مبدأ الحرية التعاقدية ضمن قانون المنافسة

ط.د نموشي حبيبة

كلية الحقوق- جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

ملخص

لقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا لظاهرة التوجه التعاقدي في المجال الاقتصادي و خصوصا في مجال المنافسة.

و لقد تضمن قانون المنافسة الجزائري قواعد خاصة تتعلق بالبيئة الاقتصادية للعقد و التي تعطي بعدا جديدا لمفهوم العقد و الحرية العقدية في اطار قانون المنافسة.

الكلمات المفتاحية

قانون المنافسة، الحرية التعاقدية، العقد

Résumé

Le législateur algérien a donné une grande importance sur la question d'orientation contractuelle dans le domaine économique et notamment dans le domaine de la concurrence.

Le droit de la concurrence algérien a introduit des règles spécifiques concernant l'environnement économique du contrat ce qui donne une nouvelle tendance de la notion du contrat et la liberté contractuelle dans le cadre du droit de la concurrence.

Mots clés :

Droit de la concurrence- liberté contractuelle- contrat

مقدمة :

إيمانا من المشرع الجزائري بأن اللجوء إلى قانون العقد لضبط السوق أصبح أمر غير مستبعد' حيث يمكن القول أن العقد اليوم هو وسيلة للدخول إلى السوق من أجل خلق سوق تنافسية حرة ' حتى ولو كان ذلك السوق يخضع للضبط من طرف هيئة ضبط ' ولما كان السوق

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

يقوم أصلا على مبدأ التوازن بين المنافسة الحرة ومبدأ آخر [1] فيمكن أن يكون العقد وسيلة لتحقيق هذا التوازن.

إن هذا الأمر قد أكده قانون المنافسة حيث تضمن مفهوم العقد في العديد من أحكامه سواء نص على ذلك صراحة أو في إطار مفهوم الاتفاق وكذلك العلاقات التجارية [2] فقد أضحى تواجد العقد في مجال قانون المنافسة في تطور ملحوظ من خلال التوافق والمواءمة بين قانون المنافسة وقانون العقود ' بحيث يعتبر العقد في هذا الإطار كآلية قانونية لتحقيق النظام الاقتصادي الذي يرتكز على المفاهيم الأساسية التي يتضمنها القانون الخاص مما أدى إلى ظهور تعايش بين القانون الاقتصادي والقانون المدني على اعتبار أن السوق يمثل حلبة وميدان لتجاذب حقوق الملكية وانتقالها بكل حرية عن طريق العقد 'لذلك انتشر مبدأ الحرية العقدية وأصبح متغلغلا في مجال المنافسة.

إن تزايد مساهمة الآليات العقدية في مجال المنافسة أدى إلى تقييد الحرية التعاقدية من خلال قانون المنافسة وقد أخذ هذا التقييد أشكالا ومظاهر جعلت البعض يتحدث عن قانون مدني اقتصادي بينما يرجع البعض الآخر قواعد الحماية التي يتضمنها قانون المنافسة إلى تلك الروح المدنية التي لازمت هذا الأخير ، باعتبار أن القانون المدني يعد عند الكثير من المفكرين القانونيين" المدافع عن الحريات الفردية [3]"

وبناءا على ما سبق نطرح التساؤل حول : مكانة قانون العقود ضمن القواعد الخاصة التي تضمنها قانون المنافسة ' ومدى تأثير هذا الأخير على واقع العلاقات التعاقدية ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يقتضي منا محاولة التعرف على الآليات الاتفاقية والتعاقدية في منظور قانون المنافسة **(المحور الأول)** ليتم تطعيم ذلك بدراسة عملية لهذه الآليات من أجل استكمال الصورة المؤثرة لها **(المحور الثالث).**

المحور الأول :الآليات الاتفاقية وتعاقدية في منظور قانون المنافسة

رغم وجود قانون المنافسة لا يعني ذلك أنه المحرك الوحيد في السوق وإنما هو بحاجة لقانون العقود لإهتمام هذا الأخير بتنظيم العلاقات الاقتصادية ' و ذلك بتقديمها وتنظيمها لأدوات التبادل الاقتصادي والالتزام بنتائج العمل الاقتصادي [4] وبناءا على ذلك اتسع مفهوم العقد في الحياة الاقتصادية مما دفع بالمشرع إلى استخدام مفاهيم تعكس التطور الذي تعرفه الحياة الاقتصادية والتصرفات التي تنشأ في السوق ' وهذا ما عبر عنه المشرع بالعلاقات التجارية والاتفاقات التي تأخذ الطابع التعاقدي طالما أنها تبرم بين أشخاص طبيعية أو معنوية مستقلة

---

1 - FRISON-ROCHE(M.-A), « le droit de la régulation »,D,2001,chron,p611.

2- الأمر 03/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل19يوليو2003 المعدل والمتمم بالقانون رق12/08 والقانون 05/10.

3- تيورسي محمد ' الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر ' دار هومة للطباعة والنشر ' الجزائر '2013 ' ص 300.

4 - ماري نوال ' قانون المنافسة والقواعد العامة للالتزامات ' أطروحة دكتوراه في القانون الخاص ' كلية الحقوق ' جامعة جيلالي اليابس ' سيدي بالعباس ' الجزائر ' 2010' ص70

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تؤدي إلى إحداث آثار قانونية بحيث تكتسي هذه الأخيرة الطابع التعاقدي طالما أنها تبرم بين أشخاص طبيعية أو معنوية مستقلة تؤدي إلى إحداث آثار قانونية بحيث تكتسي هذه الأخيرة الطابع التعاقدي متى أدت إلى إحداث تغيير في الوضعية القانونية للمتعاقدين وذلك باكتساب حقوق وتحمل التزامات جديدة [1]

وما يمكن إضافته على ضوء النزعة الهادفة إلى تزايد دور العقد في مجال المنافسة أنه من المتوقع أن تزداد مساهمة الآليات الاتفاقية في إيجاد حلول للمنازعات المتعلقة بالمنافسة [2] ومع كل هذا وذاك فإنه بالنظر إلى أهمية هذه الآليات الاتفاقية والتعاقدية في منظور قانون المنافسة فإن الأمر يقتضي التطرق إلى الأدوار الجديدة للعقد التي نظمت بمقتضى قانون المنافسة وتناولها بالشرح كالتالي : العقد آلية للتعامل في السوق **(أولا)** ' العقد آلية للمعاملات التجارية **(ثانيا)**' العقد آلية لإيجاد حلول للمنازعات المتعلقة بالمنافسة **(ثالثا).**

أولا ـ العقد آلية للتعامل في السوق :

يعتبر العقد أداة الدخول إلى السوق[3] فهو المحرك الأساسي لتبادل السلع والخدمات بين المتعاملين الاقتصاديين في ظل نظام اقتصاد السوق ' ويرتكز على إعمال سلطان إرادة المتدخلين فيما لا يخالف النظام العام التنافسي ' فالعقد فضاء لقواعد خاصة في السوق تصنعها إرادة الأعوان الاقتصاديين [4] وما يؤكد ذلك أن تلك الصيغ الاتفاقية سائرة نحو الشيوع في منطقتنا العربية طالما أن الرغبة في فتح أسواق جديدة وكسب مستهلكين كتر بات مطلبا ملحا من لدن المؤسسات الإنتاجية الأوروبية والأمريكية كذلك الدور المتنامي للاتفاقات الاقتصادية في خلق التمركزات الاقتصادية ' والتي قد تأخذ صيغة عقود الإتحاد « les contrs de d'union » بين الشركات التنافسية ' او تتم من خلال عقود التبعية « les contrat dépendance » يتم توجيه الإنتاج بما يتوافق مع مصلحة أحد المشروعات أو النظام

التعاقدي المتفق عليه[5] كما برز التوجه التعاقدي في مجال المنافسة من خلال الاتفاقيات بين المؤسسات (اندماجات أو تركيزات) التي لا تمس بالمنافسة وتهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني أو تساهم في خلق مناصب شغل جديدة أو تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتموقع في السوق التجارية [6].

---

[1] - علي فيلالي ' الالتزامات ':النظرية للعقد ' موفم للنشر الجزائر ' 2012' ص 47.

[2] - Filali,et auter , concurrence et protection du consommateur,dans le domaine alimentaire en algérie,Rev,Algé,1998. N°1,p63.

[3] - عيساوي عز الدين ' "العقد كوسيلة لضبط السوق" ' مجلة الفكر ' جامعة محمد خيضر بسكرة ' العدد3 ' 2013' ص212.

[4] - حليس لخضر ' مكانة الإدارة في ظل تطور العقد ' رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ' جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- 'كلية الحقوق والعلوم السياسية '2016 ' ص253.

[5] - قادة شهيدة 'حدود التوجه التعاقدي في مجال المنافسة 'مجلة الدراسات القانونية ' جامعة أبو بكر بالقايد '2007'ص90.

[6] - أنظر المادة 9 من الأمر 03/03المتعلق بالمنافية ' مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا – العقد وسيلة للمعاملات التجارية :

تتم المبادلات التجارية داخل السوق من خلال العقود والاتفاقات والتي تعد أنسب تقنية لتكريس الحرية الاقتصادية ببعديها الحرية التعاقدية وحرية المنافسة [1] وبالتالي يعد قانون العقود النظام القانوني الرئيسي لتوفير الحماية القانونية للمعاملات التجارية وهو آداه هامة لحسن استقرارها وسيادة حرية التفاوض أو حرية التعاقد القائمة على مبدأ تنازع المصالح فيها، ويظهر ذلك من خلال العديد من نشاطات المرفق العام التي تخص قطاعات تسود فيها التقنية ، والتي غالبا ما تستوجب احتكارا أو تجميع 'كمجال المرافق العامة الشبكية حيث تنظم هذه القطاعات حول شبكة واحدة للنقل والتي يجب على الأعوان استعمالها ' ولا يمكن للأعوان الاقتصاديين في هذا النوع من القطاعات إنشاء شبكة خاصة بهم وبإمكانياتهم ويتطلب الانضمام إلى الشبكة وإبرام عقد الربط البيني.[2]

كما يظهر العقد كأداة للمبادلات التجارية من خلال عقود التوزيع والتي تعتبر وسيلة ملائمة لتخصيص موارد الإنتاج وتسهيل العمل التجاري للبائعين ' لكونها تقدم للموارد تنظيما تجاريا وطريقة لتوسيع سوقه دون تحمل استثمارات إضافية ، ثم إنها تحقق مصلحة الأطراف المعنيين بها وأيضا مصالح المستهلك.[3]

و بناءا على كل ما تقدم يمكن القول أن العقد مفهوم محوري في اقتصاد السوق إذ أن تطور الحياة الاقتصادية أدى إلى ظهور أنماط جديدة للتعاقد في ظل تنوع العلاقات التجارية سواء بين منتج أوما بين باقي المتدخلين في السوق لذلك أصبح العقد يحتل مكانة هامة ضمن قانون المنافسة بالرغم من تجرده من مفهومه الأصيل واصطلاحه مثلما هو منصوص عليه في القانون المدني ' إذ أصبح السوق يرتكز على العقد باعتباره آلية قانونية بالرغم من أن التوازن المنشود في السوق لا يندرج ضمن أهداف قانون العقد الذي لا يعرف العلاقات الاقتصادية إلا في إطار العلاقات بين الأفراد ' وفي هذا الإطار قد يتعارض الهدف من تحقيق السير الحسن للسوق مع مصالح المتعاقدين التي يتضمنها القانون المدني ' فإذا واصلنا في مثال عقد البيع نجد أن قواعد المنافسة تتعدى عقد البيع الذي يبرم بين البائع والمشتري بحيث تأخذ في الحسبان الغير كذلك والذي يظهر في المنافس أو المتدخل في السوق[4].

---

[1] - DREifVSS-NETTER "fr ", Droit de la concurrence et droit commun des obligations ,Rev trim de 2droit civil,1990,p369.

[2] - عيساوي عز الدين ' الرقابة القضائية على السلطة القمعية للهيئات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي ' أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص :قانون' جامعة مولود معمري تيزي وزو-كلية الحقوق والعلوم السياسية '2015 'ص138و137

[3] - مسعد زوجة محتوت ' مدى تأثر المنافسة الحرة بالممارسات التجارية 'رسالة لنيل درجة الدكتوراه فرع "قانون الأعمال" ' جامعة مولود معمري تيزي وزو- كلية الحقوق'2012'ص102.

[4] - سامي بن حملة ' قانون العقود في مواجهة قانون المنافسة ' مداخل ملقاة في الملتقى الدولي في الجزائر' جامعة الجزائر 01' 2016' ص6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: العقد آداه لإيجاد حلول للمنازعات المتعلقة بالمنافسة

يتواجد مفهوم العقد في الحياة الاقتصادية من خلال مساهمة هذا الأخير في الوصول إلى تسويات وحلول في مجال المنافسة إذ من جهة نجد الآليات التفاوضية لفض منازعات مجلس المنافسة والتي تعتبر وسيلة لتحقيق حلول توافقية بين مجلس المنافسة والممارسات المنافية للمنافسة[1] إذ تقوم هذه الأخيرة بتقديم وعود لمجلس المنافسة تلتزم من خلالها بتحسين تصرفها في المستقبل وعدم المساس بمبدأ حرية المنافسة وتفادي الممارسات المقيدة للمنافسة إذ مقابل هذا التعهد يمكن لمجلس المنافسة أن يقرر إنهاء الإجراءات المتخذة وعدم النطق بأي عقوبة[2]،حيث نصت المادة 60 من الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة على ما يلي : " يمكن لمجلس المنافسة تخفيض غرامة أو إلغائها كلية إذا أبدت المؤسسة تعاونها في التحقيق ' وتعهدت بعد العودة إلى تلك الممارسات ".

ومن جهة أخرى نجد أن إعمال العقد أصبح مألوفا في تسوية المنازعات المتعلقة بالمنافسة في عقود الجارة الدولية ' حيث درج المتعاملون الاقتصاديون في تضمين عقودهم شروطا إدارية تحيل منازعاتهم على هيئات التحكيم ' فالعقد هوا لمؤسسة (الوسيلة) القانونية الأكثر قدرة على تمكين الإرادة من السيطرة على الوقائع ولإدراجها في عقد مستقبلي فالعقد تصرف قانوني ينطوي على التوقع.[3]

المحور الثاني :البعد العلمي للآليات الاتفاقية والتعاقدية في مجال قانون المنافسة

بعدما تم التطرق في إطار الفقرة السابقة إلى الآليات الإتفاقية والتعاقدية في منظور قانون المنافسة وبيان مفهومها ضمن أحكام هذا القانون من خلال تحديد الأدوار الجديدة للعقد بكونه آداة لتنظيم السوق وإحداث التوازن داخله وكذا مساهمته في إنشاء سوق تنافسية[4] إلا أن قواعد المنافسة تتدخل على القواعد العامة للعقد بإسم مصلحة المجتمع لأن الأمر يتعلق بتعارض حسن سير السوق والذي يمثل مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية للمتعاقدين ولهذا لا يمكن أن يفلت العقد من تأثيرها [5] **(اولا)** ' وإثر هذا التأثير سننتقل إلى محاولة وضع تأطير لأهم المرتكزات الكفيلة بإزدهار الحرية العقدية في مجال قانون المنافسة على مستوى الاقتصاد الجزائري كبعد إستشرافي لهذه الدراسة **(ثانيا)** .

---

1 - إبن خدة رضى ' الطرق البديلة لتسوية النزاعات بين الإطار النظري ورهان التطبيق ' أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ' جامعة مولاي إسماعيل 'كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ' مكناس ' 2014' ص1

2 - ZOUAIMAIA Rachid, Le droit de la concurrence, éditons Belkeise , Alger , 2012 , p217

3- - حليس لخضر ' مكانة الإدارة في ظل تطور العقد ' رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ' مرجع سابق ' ص255.

4 - قادة شهيدة 'حدود التوجه التعاقدي في مجال المنافسة 'مجلة الدراسات القانونية 'مرجع سابق 'ص99و101.

5 - – أزناي حنان ' تأثير قانون حرية الأسعار والمنافسة على قانون العقود' رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون المدني المعمق ' كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الإجتماعية ' جامعة محمد الخامس أكدال ' الرباط 'المغرب ' 2004 ' ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا :مظاهر تأثير قانون المنافسة على الحرية التعاقدية

يأخذ تأثير قواعد قانون المنافسة على النظرية العامة للعقود مظاهر عدة نذكر من بينها على سبيل

المثال[1]

- شفافية العرض la transparence de l'ffre
- عدم التمييز والممارسة اللاتمييزية la non – discrimination
- رفض البيع Refus de vente
- عدم تحديد السعر في العقد الإطار للتوزيع Indetermination du prix dans les contrats de distribution
- تطبيق قانون الإتفاقات في العقود التجارية (عقد التوزيع خاصة)
- مراقبة شرط اللاتنافسية le controle des clauses de non-concurrence

حيث يبدأ هذا التأثير مند تكوين العقود ليضع قانون المنافسة بصمته على الحرية التعاقدية ' كما يمتد تأثيره على الأثر النسبي للعقد وعلى القوة الملزمة له أيضا [2].

وبعبارة أوضح قانون المنافسة يمكن أن يحد من الحرية التعاقدية إنطلاقا من كون المبدأ التقليدي في القانون المدني والذي يقضي بحرية الأطراف في إنشاء العقد مقيد ' فهذه الحرية التعاقدية تنتهي أين يبدأ النظام العام ' حيث أن هذا التقييد يسري حتى في النظام الليبيرالي .إذن يمكن لقواعد السوق أن تنقص من هذه الحرية التعاقدية ' فإذا إتفق الطرفان على إنقاص المنافسة بينهما ' بإدراج شرط عدم التنافس في العقد وإذا كان هذا الشرط من شأنه أن يؤدي إلى التشوش على السوق ' فإن النظام العام الإقتصادي يستوجب أقصاء هذا الشرط أو إعادة صياغته كي يتلاءم مع قواعد السوق ' كما أنه أيضا يمكن الحد من الحرية التعاقدية ' فالعارضون ملزمون بالتعاقد لأن رفض التعاقد يعاقب عليه قانون المنافسة إضافة إلى أن السوق التنافسية تشترط أن يكون هناك عقدا فنظام التعامل في السوق يكون بالعقود[3].

ثانيا :المرتكزات الكفيلة بازدهار الحرية العقدية في مجال قانون المنافسة

بخصوص المرتكزات الكفيلة بازدهار الحرية العقدية في في مجال قانون المنافسة ' وأمام الإشكالات التي تثار بسبب تصادم قانون المنافسة بقانون العقود ' يطرح التساؤل حول حدود مبدأ حرية التعاقد لو تنازع مع مبدأ حظر وتقييد المنافسة وفي نظرنا وبخصوص توضيح هذه النقطة على المشرع الجزائري اليوم التطرق إلى المقصود بحرية المنافسة وضوابطها و كذا التطرق

---

1 ـ محمد تيورسي 'مداخلة ملقاة في الملتقى المنظم من طرف "مخبر القانون الخاص الإسلامي" ' كلية الحقوق جامعة تلمسان ' 2007' تحت عنوان : "فكرة النظام العام كنقطة إلتقاء بين قواعد المنافسة والحرية التعاقدية " .

2 ـ ـ تيورسي محمد ' قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي –دراسة مقارنة-' رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ' جامعة أبو بكر بالقايد –تلمسان-' كلية العلوم القانونية والإدارية ' 2011' ص2019

3 ـ عيساوي عز الدين ' "العقد كوسيلة لضبط السوق" ' مرجع سابق' ص213و214.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعلاقة هذه الحرية بمبدأ حرية التعاقد وخاصة عند تنازع المبدأين[1] كما أنه وبالرغم من موجة التحرر التي عرفتها الجزائر والتوجه التعاقدي في مجال المنافسة الذي أصبح حقيقة ليس في الوسع تجاهلها بل صارت تكتسب كل يوم أرضا جديدة إلا أنه من السابق لأوانه رسم حدود هذا التوجه[2] فالوقت لازال مبكرا للقول بنضجه ' وذلك راجع لازدهار الحرية العقدية في المجال الاقتصادي في وقت لم تعد فيه العلاقات التعاقدية في السوق متوازنة اقتصاديا نتيجة حالات التبعية الاقتصادية التي تظهر بين المتعاقدين من جهة ' وكذلك نتيجة التفاوت في المراكز التعاقدية الناتجة عن حالات القوة الاقتصادية التي تضعف المتعاقد وتؤدي الى اختلال توازن العقد من جهة أخرى، حيث أصبح العقد يمثل يمثل موطنا وحاملا للتصرفات التعسفية التي تظهر في إطار الممارسات المنفية والمقيدة للمنافسة.[3]

وبالتالي يبدو بالملموس أن البيئة الاقتصادية للجزائر غير مواتية إلى حد ما ' لذلك يجب على المشرع تبني وسائل قانونية نافعة تتماشى وهذا النهج الجديد[4].

وذلك بإرساء سبل إنجاح هذه الآليات الاتفاقية التعاقدية بصفة عامة ومقتضيات قانون المنافسة بصفة خاصة أمام إشكالية تحقيق العدالة العقدية في ظل قصور في ظل قصور آليات قانون العقود ومبادئه المقدسة التي تم استبعادها بالنظر للحلول الجديدة التي ضمنها قانون المنافسة والتي تتلاءم وديناميكية العلاقات التعاقدية التي تنشأ في السوق وكذلك أهداف النظام العام في مجال المنافسة.[5]

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يتضح جليا أن المشرع الجزائري عمل على جعل العقد مفهوما أساسيا ترتكز عليه قواعد السوق إيمانا منه بأنها فضاء لقواعد خاصة في السوق تصنعها إرادة الأعوان الاقتصادية، ولا يحد من مجال إعمالها إلا مخالفة النظام العام الاقتصادي ' لكنه لم يعمل على تعزيز دور هذه الآليات بطريقة تواكب ديناميكية وحركية السوق وتوانه.

وبناء على ذلك ندعو المشرع الجزائري أن يعمل على تكريس هذه الآليات التعاقدية في مجال قانون المنافسة وذلك بزيادة تأطير أدوارها الجديدة وتقوية التحكم بها باعتبارها آداة لتنظيم السوق وإحداث التوازن داخله وبالتالي تحقيق موقف توفيقي في تنظيم العلاقات التعاقدية ضمن القواعد الخاصة التي تضمنها قانون المنافسة.

1- تيورسي محمد ' قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي –دراسة مقارنة-'مرجع سابق ة ص223.
2 - شهيدة 'حدود التوجه التعاقدي في مجال المنافسة 'مجلة الدراسات القانونية ' مرجع سابق ' ص199.
3 - سامي بن حملة ' قانون العقود في مواجهة قانون المنافسة ' مرجع سابق ' ص 1.
4 - حليس لخضر ' مكانة الأدارة في ظل تطور العقد ' مرجع سابق ' ص252.
5 - سامي بن حملة ' قانون العقود في مواجهة قانون المنافسة ' مرجع سابق ' ص 2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- النصوص القانونية

-الأمر03-03الؤرخ في 19 جويلية2003، المتضمن قانون المنافسة، ج ر عدد 43، الصادرة بتاريخ 20جويلية 2003 .

2- الكتب:

- تيورسي محمد ' الضوابط القانونية للحرية التنافسة في الجزائر ' دار هومة للطباعة والنشر ' الجزائر '2013 .

- علي فيلالي ' الالتزامات ':النظرية للعقد ' موفم للنشر الجزائر' 2012

4- أطروحات الدكتوراه:

- أزناي حنان ' تأثير قانون حرية الأسعار والمنافسة على قانون العقود' رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون المدني المعمق ' كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية ' جامعة محمد الخامس أكدال ' الرباط 'المغرب ' 2004

- إبن خدة رضى ' الطرق البديلة لتسوية النزاعات بين الإطار النظري ورهان التطبيق ' أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق ' جامعة مولاي إسماعيل 'كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ' مكناس ' 2014.

- تيورسي محمد ' قواعد المنافسة والنظام العام الاقتصادي –دراسة مقارنة-' رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ' جامعة أبو بكر بالقايد –تلمسان-' كلية العلوم القانونية والإدارية ' 2011

- حليس لخضر ' مكانة الأدارة في ظل تطور العقد ' رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص ' جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- 'كلية الحقوق والعلوم السياسية '2016

- عز الدين عيساوي، الرقابة القضائية علي السلطة القمعية للهيئات الإدارية المستقلة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015

ماري نوال ' قانون المنافسة والقواعد العامة للإلتزامات ' أطروحة دكتوراه في القانون الخاص ' كلية الحقوق ' جامعة جيلالي اليابس ' سيدي بالعباس ' الجزائر ' 2010' ص70.

- مسعد جلال، مدى تأثر المنافسة الحرة بالممارسات التجارية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012

المقالات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عيساوي عز الدين ' "العقد كوسيلة لضبط السوق" ' مجلة الفكر ' جامعة محمد خيضر بسكرة ' العدد3 '2013 '

- قادة شهيدة '"حدود التوجه التعاقدي في مجال المنافسة "'مجلة الدراسات القانونية ' جامعة أبو بكر بالقايد '2007'

- المداخلات:

-بن حملة سامي' قانون العقود في مواجهة قانون المنافسة ' مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي في الجزائر' جامعة الجزائر 01' 2016'

- محمد تيورسي 'مداخلة ملقاة في الملتقى المنظم من طرف "مخبر القانون الخاص الإسلامي" ' كلية الحقوق جامعة تلمسان ' 2007' تحت عنوان : "فكرة النظام العام كنقطة إلتقاء بين قواعد المنافسة والحرية التعاقدية " .

ثانيا:بالغة الفرنسية

- Ouvrages :

- ZOUAIMAIA Rachid, Le droit de la concurrence, éditons Belkeise , Alger , 2012

- **Articles:**

- - DREifVSS-NETTER "fr ", Droit de la concurrence et droit commun des obligations ,Rev trim de 2droit civil,1990

- Filali,et auter ," concurrence et protection du consommateur,dans le domaine alimentaire en algérie,Rev,Algé",1998. N°1

- FRISON-ROCHE(M.-A), « le droit de la régulation »,D,2001,chron.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com